البنية الاقتصادية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية[٥]، فشلت في تحقيق أي من هذه الاهداف؛ الامر الذي زاد من حدة الازمة الاقتصادية خلال سنة ١٩٨٠. وللتعرف على حقيقة هذه الازمة يكفي التعرف إلى النتائج الاحصائية حول الوضع الاقتصادي كما اعلنت في نهاية هذه السنة: فالتضخم وصل إلى الذروة، حيث بلغ معدله ١٣٢,٩٪ مقابل ١١١٪ سنة ١٩٧٩، مسجلاً اعلى نسبة له في المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها بمعدل ١٥٢٪[٦]. ويلاحظ من الارقام الاحصائية هذه ان تأثر الفقراء بالغلاء قد ازداد كثيراً عن تأثر الاغنياء به؛ إذ ارتفعت اسعار المنتجات التي تستهلكها العائلات التي هي في اسفل سُلّم المداخيل في اسرائيل بنسبة ١٤٤,٣٪، بينما بلغ ارتفاع اسعار «السلة الاستهلاكية» للعائلات التي هي في اعلى السلم بنسبة ١٢٨,٢٪[٧]. وعموماً، فقد ادى الغلاء، خلال سنة ١٩٨٠، إلى انخفاض مستوى معيشة الاسرائيليين باستثناء الطبقات الغنية منهم. ورغم جميع العلاوات التي حصل عليها العمال، من زيادة في الاجور وتعويض على الغلاء، فإن معدل الاجر الحقيقي قد انخفض، خلال السنة نفسها، بنسبة ٩٪؛ الامر الذي ادى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة ٥٪[٨]. وقد سجلت الاحصائيات لسنة ١٩٨٠، انخفاضاً بنسبة ٨ – ٩٪ في استهلاك المواد الغذائية خصوصاً اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته. وبطبيعة الحال، فإن انخفاض استهلاك هذه المنتجات انما يكون، أولاً، من جانب أصحاب الدخل المحدود الذين ينتقلون إلى استهلاك مواد غذائية اقل كلفة. وكان السعي إلى خفض مستوى المعيشة القائم على خفض الاستهلاك الخاص، من الاهداف الرئيسية في سياسة هوروفيتس لتهدئة الوضع الاقتصادي، الا ان هذا الامر كان يجب ان يقرن بخفض الاستهلاك العام ايضاً؛ الامر الذي فشل هوروفيتس في تحقيقه. فقد ارتفع الاستهلاك العام، خلال سنة ١٩٨٠، بنسبة ٦٪؛ وذلك بتأثير ارتفاع الواردات الامنية، بما في ذلك بناء المطارات العسكرية في النقب، مما قضى على النتيجة الايجابية التي كانت متوخاة من وراء انخفاض الاستهلاك الخاص.

اما على صعيد الانتاج القومي القائم، فهو لم يسجل أي ارتفاع خلال السنة الماضية؛ الامر الذي يعني استمرار مجرى جمود النمو الاقتصادي، في اسرائيل، والذي بدأ منذ حرب ١٩٧٣. ومن ظواهر هذا الجمود انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة ٤ – ٥٪ مقابل ارتفاع بمعدل ٤ – ٦٪، سنوياً، حدث في الفترة ما بين ١٩٧٦ – ١٩٧٩. كذلك لم يسجل اي ارتفاع في الانتاج، في فرع البناء خلال السنة الماضية، مقابل ارتفاع بنسبة ٢٪، حدث خلال ١٩٧٩، وجمود كامل خلال ١٩٧٨. أما الارتفاع الوحيد الذي أمكن تسجيله، خلال السنة الماضية، فكان في انتاج الفرع الزراعي الذي ارتفع بنسبة ٤٪؛ وذلك رغم المشكلات العديدة التي يعاني منها على صعيد التمويل والتطوير والنقص في الطاقة البشرية. ومن ظواهر عدم النمو الاقتصادي ايضاً انخفاض الاستثمارات خلال السنة الماضية، خصوصاً في المنشآت والمعدات ووسائل المواصلات، بنسبة ١١٪، بعد ارتفاع، بالنسبة ذاتها، حدث خلال ١٩٧٩[٩]. وقد حدث هذا الانخفاض في الوقت الذي تشهد فيه البورصة، في اسرائيل، انتعاشاً لا سابق له؛ حيث تستثمر المبالغ التي تجند بواسطتها في الاساس في شراء السندات الحكومية من اجل